مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها

How much utilizing leasing strategy is successful in Jordanian Islamic banking from the perspective of workers

د.زينب حسّان النابلسي
Zynaba _bau@yahoo.com
جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

د.علي عبد الفتاح الزيادات
alzyadat_1960@yahoo.com
جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

Abstract

This study discusses how successful leasing strategy applied in the Jordanian Islamic banks from the standpoint of employees and the concept of leasing. The goals of this study: First, show the nature of leasing as a way of funding which is acceptable to Islamic laws. Second, show its efficiency in financing productive projects. Third, increase the growth of investments volume in various economic activities in Jordan.

Researchers have used the descriptive and analytical approach; data are collected through a questionnaire on a representative sample of workers in some Islamic banks, where the study population consisted of all employees in Jordan Islamic Bank and Islamic International Arab Bank. It is concluded that the deal of leasing is a form of Islamic modes for financing which is considered as a successful method and more effective in Jordan funding forms. Also, results indicate the presence of significant differences in answers attributes, due to demographic variables.

This study recommendation: First, the necessity to increase the credit facilities which are necessary to expand the application of financial leasing by all banks in Jordan. Second, the necessity to increase awareness-raising for leasing for banks customers such as credit benefits. Third, the importance of continuous development for financial leasing in Jordanian Islamic banks strategies, in order to keep pace with technological changes in the general banking sector. Fourth, the need for increased attention to the legislative aspects derived from Islamic jurisprudence in financial strengthening the role of the Islamic modes of financing as one of the most important factors that contribute to increased economic growth in Jordan.

المقدمة

اتسع استخدام التأجير التمويلي كأحد أهم الانظمة الحديثة في تمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الاجل في المصارف الإسلامية، إذ يقوم هذا النوع من العقود على اتفاق بين طرفين المؤجر وهو الممول (المصرف الاسلامي) والمستأجر وهو المنتفع بالتمويل (الشخص المقترض بصفته الاعتبارية)، حيث يستاجر الشخص المقترض من المصرف الاسلامي الممول للمأجور (أصل معين) بعقد بين الطرفين ولمدة زمنية محدودة مقابل بدل محدد، وقد يتم تمليك الأصل المؤجرة للمستأجر بعد الايفاء بكامل المستحقات المالية والمعنوية المترتبة على الطرفين في نهاية العقد وذلك بعقد جديد.

ويساهم عقد التأجير التمويلي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال حل مشاكل الكثير من اصحاب المشاريع؛ كونه تمويل عيني يمكّن أصحاب المشاريع والشركات المتعثرة من الحصول على المعدات والالات التي يحتاجها مقابل اقساط محددة ودون الاضطرار إلى تجميد جزء كبير من راس المال لشرائها(الخصاونة، 2002)؛ وبالتالي الانتفاع بالأموال لمزاولة النشاط الذي تقوم به الشركة أو

المشروع. فهو يقوم بتوجيه التمويل، فبدل أن يكون تمويلاً استهلاكياً، فإنه يوجهه إلى التمويل الإنتاجي. وبذلك يمكن القول أن اللجوء إلى التمويل عن طريق الإيجار كوسيلة غير كلاسيكية للتمويل، واستراتيجية لتغيير العمل المصرفي سببه مزايا التأجير التمويلي التي جعلت منه تقنية مالية تخدم المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة، المتميزة ببنيتها المالية الضعيفة ويستفيد فيها كل من المؤجر أو المؤسسة المالية والمستأجر والمورد باعتبار هذه العملية تركيبة ثلاث أطراف.(بالمقدام، مصطفى، بن عاتق، حنان، صاري، زهيرة، 2005). وبما أن أول قانون للتأجير التمويلي في الأردن صدر برقم 16 لسنة 2002 فقد بدأ العمل به في المصارف الإسلامية الأردنية في أوائل عام 2002، ونتمنى إرسائه في اقتصادنا كوسيلة من وسائل التمويل التي تساهم في التنمية الاقتصادية، لذا لا بد من أجل ذلك البحث في مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن.

ومن هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العاملين في هذه المصارف، باعتبار التأجير التمويلي من ابرز صيغ التمويل الإسلامي في الوقت الحاضر، وبيان مفهوم التأجير التمويلي ومحاولة تسليط الضوء على الآثار الناجمة عنه وسبل تعزيزه.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العاملين في هذه المصارف، بعد أن لاحظ الباحثان ضعف الإقبال على صيغة التأجير التمويلي من قبل العملاء وقلة وعي الجمهور بهذه الصيغة الهامة ومزاياها. ويمكن ابراز مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

السؤال الأول: هل لدى المصارف الإسلامية الأردنية استراتيجية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي؟

السؤال الثاني: هل يعد أسلوب التأجير التمويلي المطبق في المصارف الإسلامية الأردنية أسلوبا ناجحا؟

السؤال الثالث: هل توجد فروقات في متوسط استجابات المبحوثين تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان ماهية عقد التأجير التمويلي.
- بيان مدى وجود استراتيجية للتعامل بالتأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي من وجهة نظر العاملين.
- بيان مدى وجود أسلوبا ناجحا للتعامل بالتأجير التمويلي لدى المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العاملين.
- التعرف على الفروقات في متوسط استجابات المبحوثين والتي تعزى إلى متغيرات: الفئة العمرية، والجنس، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في تسليط الضوء على مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العاملين في هذه المصارف،كونه من ابرز الانشطة التي تساهم في تحقيق عوائد لهذه المصارف وتمكينها من استثمار مواردها بكفاءة وفعالية ويساعد في حل كثير من مشاكل التمويل لاصحاب المشاريع؛ مما ينعكس على المجتمع ككل ويرتقي بمستوى المعيشة لافراده. فالتأجير التمويلي يمكّن المؤسسات الاقتصادية التي ينقصها التمويل من تمويل مشروعاتها بما تحتاجه من اصول تمكنها من ممارسة نشاطها باقل التكاليف مما يزيد من ربحيتها ويشجعها على المساهمة في تفعيل الانشطة الاقتصادية المختلفة التي تنهض بالاقتصاد بشكل عام. ولا بد من هذا المنطلق من تسليط الضوء عليه والبحث في سبل زيادة التعامل به وتعزيز تطبيقه.

أبعاد الدراسة:

أولا: مدى وضوح الرؤية والاستراتيجية المطبقة في المصارف الإسلامية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي.

ثانيا: مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية.

فرضيات الدراسة

اعتمادا على مشكلة الدراسة وأهدافها، تم صياغة الفرضيات التي يمكن اختبارها للاجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها. وفيما يلي هذه الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد لدى المصارف الإسلامية الأردنية استراتيجية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي.

الفرضية الثانية: يوجد لدى المصارف الإسلامية الأردنية أسلوبا ناجحا للتعامل بالتأجير التمويلي.

الفرضية الثالثة: توجد فروقات في متوسط استجابات المبحوثين تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية بين ($\infty \leq 0.05$) في متوسطي البعد الأول والبعد الثاني تعزى إلى الفئة العمرية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية بين ($\infty \leq 0.05$)في متوسطي البعد الأول والبعد الثاني تعزى إلى الجنس.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية بين ($\infty \leq 0.05$)في متوسطي البعد الأول والبعد الثاني تعزى إلى المستوى التعليمي.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية بين ($\infty \leq 0.05$) في متوسطي البعد الأول والبعد الثاني تعزى إلى سنوات الخبرة .

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم التأجير التمويلي

تعددت المفاهيم للتأجير التمويلي وفقا لاختلاف الزاوية التي ينظر اليها كل جانب من المختصين في عقد التأجير التمويلي، ومن هذه المفاهيم ندرج الآتي:

- عقد التأجير التمويلي هو عقد يتمكن بمقتضاه المستأجر من استعمال واستغلال الاصول المستأجرة التي يحتاجونها دون الحاجة إلى شرائها او تملكها خلال مدة طويلة نسبيا تعادل العمر الاقتصادي للاصل او تقاربها مقابل قيمة ايجارية متفق عليها في عقد التأجير التمويلي كما يتضمن خيار تملك الاصل في نهاية المدة بالإضافة إلى التزام المستاجر بالصيانة والتامين خلال مدة العقد (عبد العزيز، 2000).

- ونصت المادة 3/أ من قانون التأجير التمويلي: " يقصد بعقد التأجير التمويلي العقد الذي يحق للمستأجر بموجبه الانتفاع بالمأجور مقابل بدل ايجار يدفعه للمؤجر على ان يتحمل المستأجر اي مخاطر تتعلق بالمأجور (قانون التأجير التمويلي الاردني المؤقت رقم 16 لسنة 2002). ونصت المادة 2 من قانون التأجير التمويلي على أنه :" نشاط التأجير: النشاط الذي يمارسه المؤجر بتملك المأجور من أمواله الخاصة أو المقترضة، وتاجيره إلى مستأجر مقابل بدل الإيجار لتمكينه من حيازة المأجور واستعماله والانتفاع به وفقا لأحكام عقد التأجير".

كما نصت المادة 3 : " يكون العقد عقد تأجير تمويلي، إذا تحقق فيه الشرطان التاليان وبغض النظر عن شموله أو عدم شموله لخيار الشراء:

- أن يكون تملك المؤجر للمأجور من المورد بهدف تأجيره بموجب عقد التأجير.
- أن يلتزم المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالمأجور مقابل بدل الإيجار".(قانون التأجير التمويلي رقم 45 لسنة 2008).
- ويعرفه البنك الإسلامي الاردني: يمتلك البنك الأصول مثل العقارات أو الآلات أو غيرها، ثم يقوم بتأجيرها بأجرة محددة لمدة معلومة حسب شروط متفق عليها بين الطرفين، مع وعد من البنك للمستأجر بأن يتنازل له عن الأصل المؤجر، وأن ينقل له ملكيته في نهاية مدة العقد على سبيل الهبة، أو يبيعه له بثمن رمزي حسب شروط العقد. (Jordan Islamic bank,2017)

وتركز هذه الدراسة على التأجير التمويلي لما له من أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية؛ إذ يبرز التأجير التمويلي كأحد أهم صيغ التمويل للمشاريع الاستثمارية المختلفة، خاصة منها التي لا تتوافر لديها الموارد الذاتية اللازمة للاستثمار، فيعود التأجير التمويلي بالنفع الكبير عليها

باعتباره تمويلا متوافقا مع الشريعة الإسلامية من جهة، وتوفيره للتمويل اللازم من جهة أخرى دون الحاجة لاستخدام الاموال المتوفرة لدى صاحب المشروع في شراء الأصول وغيرها من لوازم للمشروع، إذ أن قواعد الإجارة تشبه قواعد البيع؛ ففي كلتا الحالتين ينتقل شيء لشخص آخر والفرق ان العقار يتم نقله إلى المشتري في البيع، اما في الاجارة فالعقار يبقى في ذمة المالك وتنتقل فقط أحقية الانتفاع للمستأجر(AIMS-UK Islamic Banking & Finance, IJARAH (Leasing). محققا بذلك الربحية التي تسعى لها هذه المشاريع بسرعة أكبر مع امكانية زيادة عدد المشروعات التي تنفذ. مما ينعكس على التنمية الاقتصادية بشكل ايجابي ويزيد من فرص نموها.

وللتأجير التمويلي عدة مزايا منها: التأجير كمصدر للتمويل، وتخفيض كلفة الإفلاس، والمرونة، وامتيازات جبائية، وتخفيف الميزانية، والتخلص من مشكلة الضمانات، وتحسين قدرات الاستدانة، وتوفير السيولة المالية لأغراض أخرى. وللتأجير التمويلي أيضا سلبيات من أهمها: القيمة الباقية، والتكلفة، ومحدودية القرض الإيجاري. ورغم كل ذلك تبقى صيغة التمويل التأجيري أسلوبا فعالا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من محاسن تفوق سلبياته، حيث يمكن هذه المؤسسات من الحصول على الأصول بدل شرائها بأسلوب الاقتراض الذي تشكل فيه معدلات الفائدة عائقا أساسيا عندما تكون مرتفعة إضافة إلى مشكلة الضمانات التي تتطلبها البنوك بالإضافة إلى تحريم معدل الفائدة من الناحية الشرعية؛ مما يجعل هذا النوع من التمويل يطبق بكثرة في البنوك الإسلامية(للمزيد انظر بريبش،2006).

ويساعد التمويل التأجيري هذه المؤسسات أيضا على احداث وحدات انتاجية جديدة أو التوسع في أنشطتها القائمة، وبالتالي إعطاء فرصة لتطوير الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية وانشاء مناصب الشغل للقضاء على ظاهرة البطالة، والحصول على معدات وأجهزة ذات تكنولوجيا عالية تساعدها على تحسين نوعية المنتوج والقيام بعملية التصدير(خوني، حساني، 2006) .

واقع التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية

إن التأجير التمويلي في الاردن اليوم لم يعد رقما يمكن تجاوزه، بل أصبح جزءا مهما من منظومة الأدوات التمويلية الرئيسة فيه حيث وصل حجمه إلى أكثر من (1.2) مليار دينار في عام 2004 ، مقدم من قبل مجموعة من شركات التأجير المملوكة لبنوك أردنية وكذلك من شركات مساهمة عامة بالإضافة للتأجير المقدم من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن (الجمعية الأردنية لشركات التأجير التمويلي):

وقد بين الصايغ أنه يوجد في الاردن حوالي 12 شركة تتعامل بالتأجير التمويلي منها 7 شركات مملوكة للبنوك و 5 شركات غير مملوكة للبنوك وكذلك 4 بنوك اسلامية. (الصايغ، الجمعية الأردنية لشركات التأجير التمويلى، 2015) .

وأشار ادريس أن نشاط التأجير التمويلى ينتشر حالياً، فى أكثر من 50 دولة، ويبلغ حجم نشاط التأجير التمويلى على مستوى العالم، حالياً، ما قيمته أكثر من 450 بليون دولار، ومن أمثلة الدول التى يوجد بها نشاط التأجير التمويلى : أمريكا حيث فى عام 1952 تأسست شركة باسم UnitedoStatesoLeasingoCorporation والتى أخذت على عاتقها مهمة شراء آلات الإنتاج تمهيداً لتأجيرها ومنح المستأجر خيار شرائها وذلك فى نهاية مدة عقد التأجير. وفي فرنسا نشأت فكرة التأجير التمويلى عام 1957، وصدر قانون فى يوليو 1966 لوضع ضوابط التأجير التمويلى، وعدلت أحكامه فى الأعوام 1967، 1968، 1972، 1975. وفي إنجلترا: بدأ نشاط التأجير التمويلى بإنجلترا عام 1960. أما في تركيا فقد بدأ الاهتمام بالتأجير التمويلى منذ عام 1980، وفى عام 1985 صدر القانون رقم 3226 لينظم نشاط التأجير التمويلى فيها. وفي الجزائر بدأ نشاط التأجير التمويلى في بداية الستينيات من القرن العشرين وفي 1996/01/10 صدر القانون رقم 1996/09 ليتضمن كل ما يتعلق بهذا النمط التمويلى وخصائصه وحقوق والتزامات أطرافه وشروط نقل ملكية الأصل لصالح المستأجر. وكذلك المغرب فقد بدأ نشاط التأجير التمويلى بالمغرب عام 1965(إدريس، 2015).

وإذ تؤدي المصارف الإسلامية وظائف عدة من ابرزها: ايجاد ادوات تمويل متنوعة ومتطورة تتماشى مع متطلبات العملاء وتلبي احتياجات السوق وايجاد ادوات تمويل واوعية استثمارية إسلامية مباحة شرعا، ومتنوعة ومتواكبة مع متطلبات العصر لتلبي احتياجات عملائها الذين يسعون للمعاملات المقرة والمباحة شرعا. فقد ظهرت صيغة التأجير التمويلى في الآونة الاخيرة كصيغة مناسبة للتمويل من منتجات المصارف الإسلامية إلى جانب المرابحة والمشاركة، وباتت من ابرز صيغ التمويل الإسلامية واكثرها شيوعا في المصارف الإسلامية. فمعظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت، وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك، لكن الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر، وهو ما يتطلب إيجاد ما يلبي تلك الحاجات التمويلية وذلك في إطار الالتزام

بالحلال؛ ورفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين من المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة، فلا بد من ابتكار وتطوير أدوات وآليات تمويلية انطلاقا من العقود المسماة في الفقه الإسلامي(قندوز، 2007).

وكغيره من العقود يمر عقد التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية بعدة مراحل بدءا من دراسة الطلب المقدم من طالب الاستئجار والمرفق به جميع البيانات والوثائق والمعلومات التي تساعد المصرف على دراسة الطلب بدقة ووضوح. والتي من أبرزها دراسة الجدوى المعدة للمشروع المطلوب تمويل ما يلزمه من آليات او معدات او غيره. وبعد دراسة الطلب وفي حال الموافقة يستلم المستاجر العين محل الاستئجار مقابل اجرة محددة ولفترة محددة. وفي نهاية مدة عقد التأجير التمويلي يكون المستأجر أمام عدة خيارات ، كما ذكرنا سابقا، تتلخص في: إما تملك الاصل المؤجر، او تقديم طلب بإعادة الاستئجار، أو يرد الاصل المؤجر لمالكه، أو يكون العمر الافتراضي للأصل المؤجر قد استهلك ولم يعد له قيمة اقتصادية(الشبيلي، 2009)، إلا اذا كان قد ورد في العقد نص على تمليك الاصل المؤجر في نهاية العقد، فيتم ذلك، ولكن بعقد جديد مستقل إما هبة أو بيعا؛ للتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية.

وبعد أن كوّنا فكرة عامة عن مفهوم التأجير التمويلي وكيفية التعامل به في المصارف الإسلامية، كان لا بد من اجراء دراسة ميدانية لمعرفة مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في هذه المصارف وتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة ذلك من وجهة نظر العاملين في المصارف محل الدراسة، لتحاول هذه الدراسة تقديم ما هو مفيد لتعزيز تطبيق هذه الصيغة الهامة من صيغ التمويل الإسلامية وذلك بعد استعراض بعض الدراسات من الأدب السابق في هذا المجال.

الدراسات السابقة

اولا: الدراسات باللغة العربية:

- **سعت** دراسة (مكي، 2012) إلى تسليط الضوء على التأجير التمويلي كأحد أهم صيغ التمويل الإسلامي ومجالات تطبيقه وتسليط الضوء على تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التأجير التمويلي. وتوصلت إلى أن عقد التأجير التمويلي من أهم أساليب التمويل الإسلامية لما تتمتع به من مزايا عديدة لا تتواجد في صيغ التمويل المتوفرة في المؤسسات التقليدية . كما ركزت الدراسة على الجانب الاقتصادي؛ باعتبار عقد التأجير التمويلي يحقق استثمارا ناجحا للأصول وللطاقات والمهارات، من خلال تلبيته لاحتياجات المجتمع من السكن ووسائل النقل وغيره؛ فالبعض يمتلك ما يفيض عن حاجته ويحتاجه الاخر ولا يملك القدرة على التملك. وأوصت الدراسة بضرورة توعية المواطنين إلى آثار الإجارة الإيجابية ومزاياها العديدة ومخاطرها في نفس الوقت. وبضرورة الاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التمويل بصيغة الإجارة مع مراعاة التغيير في الظروف والمتطلبات.

- هدفت دراسة (الشويات، 2004)، للتعريف بنظام التأجير التمويلي وتوضيح حقيقته وبيان مزاياه واستشراف مواطن القصور التي تحول دون تفعيل تطبيقه في مؤسسات التمويل الإسلامية والسماح له باخذ مكانه المناسب بين الاساليب الاستثمارية ذات الطابع الإسلامي. وتوصلت الدراسة إلى ان هذا النظام يشتمل على مقومات بقائه واثبات وجوده في مؤسسات التمويل الإسلامية دون حاجته للتطوير بل هناك حاجة لمعالجة بعض العقبات التي تعترضه فقط اذ ان هذا النظام يضمن نفسه بنفسه مما سيكون له كبير الاثر على توجيه التمويل لصالح الشرائح الفقيرة وفي مختلف مجالات الحياة.

- وهدفت دراسة (مقابلة، جودة،2003) إلى البحث في معوقات التأجير التمويلي باستخدام الاستبانة التي تم توزيعها على مجموعة من العاملين في الادارات العليا بلغ عددهم 90 لعدد من الشركات المساهمة الأردنية وعددها 205 شركة مدرجة في بورصة عمان. وتوصلت الدراسة إلى ان هناك مستوى من الادراك لوجود معوقات للتأجير التمويلي عند مدراء الشركات المساهمة الأردنية معظمها معوقات مالية، وقانونية، وثقافية.

- وبينت دراسة (الونوس، 2001) الآثار المترتبة على نفاذ عقد التأجير التمويلي وحقوق والتزامات كل من الطرفين المؤجر التمويلي والمستأجر التمويلي خلال سريان العقد وبيان الآثار المترتبة على انتهاء عقد التأجير التمويلي بسبب الفسخ و آثار انتهاء العقد بسبب حلول أجله.وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج واقتراحات، من أبرزها أهمية انتشار هذا العقد في دول العالم لأهميته وفائدته.

- وهدفت دراسة (عبد العال،2001) إلى مناقشة وتحليل تطبيق التأجير التمويلي في البنوك الأردنية خلال الفترة من 2009-2014 ، وأهمية تطبيق هذا الأسلوب. إضافة إلى بيان الاختلافات والفروقات في تطبيق التاجبر التمويلي في المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية. وقد تم جمع البيانات من خلال استبانه وزعت على عينة من العملاء والعاملين بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع كبار العاملين في البنوك. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ان قطاع البنوك الإسلامية يعتبر بيئة مناسبة لنمو التأجير التمويلي لتمتع هذا القطاع بالخصائص المناسبة والضرورية لذلك. كما أظهرت الدراسة التأثير الايجابي لتطبيق التأجير التمويلي في زيادة الانتاجية والكفاءة لاستثمار رأس المال.

- وسعت دراسة (عبد العزيز، 2000)، إلى التعرض للتأجير التمويلي من جوانب هامة فقد بين أنه من الجانب المالي لا يمكن ان يكون هذا الأسلوب الا متوسطا او طويل الاجل. ومن الجانب المحاسبي بينت الدراسة ما هي المعايير المحاسبية التي يجب تطبيقها، وما قد يطرا من مشاكل محاسبية محيطة بعقد التأجير التمويلي ومن الجانب الاقتصادي بين الجدوى الاقتصادية لهذا النظام والية قياس الربح ومن الجانب التنشريعي تطرقت الدراسة للقانون الخاص بالتأجير التمويلي في مصر.

ثانيا: الدراسات باللغة الإنجليزية:

- **هدفت** دراسة (Eis and Lang, 2012) إلى التعرف على أهمية التأجير للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة خاصة أن معظم هذه الشركات تستخدم مصادر التمويل الخارجي لتمويل أنشطتها. كما وأن حصول هذه المؤسسات على التمويل غالبا ما يواجه مشاكل اقتصادية أو مالية منها شح المصادر إلى حد ما كما وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التأجير كجزء لا يتجزأ من أدوات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي هي العامود الفقري للاقتصاد. وأوصت الدراسة بالتأكيد على اهمية إنشاء شركات تختص بتأجير الأصول الرأسمالية في النشاطات الاقتصادية المتنوعة، لإيجاد سوق تأجير تمويلي يزود الشركات العاملة في النشاطات الاقتصادية المتنوعة بما تحتاجه من تجهيزات رأسمالية لإقامة المشاريع.

- **وسعت** دراسة (Georgeta, Teodora, and Mihai, 2009) إلى التعريف بالتأجير التمويلي كأحد وسائل التمويل مشيرة إلى ان كل وسيلة من وسائل التمويل لا بد وان لها تكلفة. واستخدمت الدراسة نموذجا رياضيا لاحتساب تكلفة التمويل عن طريق الإيجار بالاعتماد على النسب المالية . وبينت الدراسة أن التأجير التمويلي كمنتج تمويل إسلامي متعدد الاستعمالات لا بد وان يأخذ بعين الاعتبار احتياجات ورغبات العملاء خاصة وأنه يمتاز بعدة ميزات تدفع الشركات لاعتماده كأسلوب مناسب للتمويل. كما بينت الدراسة أن المنتفع من التأجير ليس المالك للسلع المقترضة بقدر ما هو مستفيد منها المنتفع الحاصل على حق الانتفاع بأصل ما مقارنة بما يكلفه مثل هذا الحق اذا حصل عليه بوسائل أخرى . وأن المنتفع لا بد وأن يقوم بعمل تحليل عميق لكل مصدر من مصادر التمويل المتاحة له لاختيار الأمثل علما بأن العامل الأهم لأخذه بعين الاعتبار بالإضافة إلى الفرصة البديلة، هو كلفة كل طريقة. وأوصت الدراسة الشركات التي تأمل أن تعزز بفاعلية توسع نطاق عملياتها أن تحسب مقدما الاحتمال الكبير لسوق التأجير التمويلي.

- **هدفت** دراسة (Al- Shiab and Bawnih,2008) إلى تقديم تغطية شاملة لسوق التأجير التمويلي في الأردن من منظور تشريعي وحصة سوقية من بين مصادر التمويل الأخرى، هذا بالإضافة إلى استطلاع آراء الشركات الصناعية كمستأجر محتمل للأجهزة والمعدات حول أثر كل من العامل المحاسبي والضريبي والتشريعي والتسويقي على استخدام هذا المصدر. تم استخدام نموذج ال (OLS) لاختبار الفرضيات واعتمدت الدراسة على الاستبانة في جمع المعلومات بالإضافة إلى المقابلات الشخصية. تم توزيع 154 استبانة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وشكلت الاستبانات المسترجعة منها ما نسبته 65% من ما تم توزيعه. دلت نتائج الدراسة على وجود أثر ذا دلالة احصائية للعامل المحاسبي والضريبي والتشريعي، بالإضافة للعامل التسويقي على المتغير التابع (استخدام التأجير التمويلي) . وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالعوامل السابقة على اعتبار انها ذات تأثير ذو دلالة احصائية وذلك كمحاولة لنشر فكرة استخدام التأجير التمويلي بشكل أوسع لما لذلك من تاثير على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المطلوبة.

وتأتي الدراسة الحالية لتركز على الواقع التطبيقي والممارسة الفعلية لأسلوب التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية، والوقوف على مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العاملين في هذه المصارف، بالإضافة إلى سعيها لنشر الوعي بالتأجير التمويلي كأسلوب متوافق مع الشريعة الإسلامية واقتراح السبل لتعزيزه.

منهجية الدراسة

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال توفير البيانات وجمع المعلومات والحقائق حول موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها (الفرا ومقداد، 2004). ثم التوصل إلى المعرفة المطلوب البحث عنها حول مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها.

مجتمع الدراسة وعينتها

تم اجراء الدراسة على العاملين في المصارف الإسلامية الأردنية ممن لديهم تعامل واطلاع على موضوع التأجير التمويلي، حيث تم تحديد مجتمع الدراسة بعد أن تم الاتصال مع المصارف المعنية لتحديد العدد ممن لديهم اطلاع ومعرفة بهذا الموضوع، وتم تحديدهم بـ 105 من العاملين في البنك الإسلامي الاردني والبنك العربي الإسلامي الدولي. وتم توزيع الاستبانة عليهم حيث استجاب 81 منهم واسترد منها 75 كانت صالحة للتحليل.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، حيث صممت وطورت لأغراض هذه الدراسة بهدف التعرف على مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، والإجابة على أسئلتها. وقد توزعت فقرات الاستبانة على قسمين، تناول القسم الأول المعلومات العامة عن أفراد عينة الدراسة، واشتمل القسم الثاني على 30 فقرة تقيس أول ستة عشر فقرة منها مدى وضوح الرؤية والاستراتيجية المطبقة في المصارف الإسلامية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي، وتقيس الفقرات الاربع عشر التي تليها مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية.

صدق الاداة وثباتها

تم التحقق من صدق الاداة الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، وتم الاخذ برأيهم وتعديل الاستبانة حتى أصبحت بالشكل النهائي المرفق.

كما تم التاكد من ثبات اداة الدراسة من خلال حساب معامل الثبات حسب معامل كرونباخ الفا، حيث تشير البيانات الواردة في الجدول (1) إلى أن معامل كرومباخ ألفا(0.76) وهي قيمة مقبولة مقبولة احصائيا لغايات التحليل واختبار الفرضيات، وتدل على وجود ترابط عالي بين عبارات الاستبانة (Sekarna,Bougie,2010).

الجدول (1) : نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

Cronbach's Alpha (قيمة ألفا كرونباخ)	N of Items
0.76	30

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الاحصاءات الوصفية المتمثلة بتوزع عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية، كما تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (ONE- SAMPLE T TEST)، واختبار (T) للعينات المستقلة Independent samples T- Test ، واختبار تحليل التباين باتجاه واحد One- Way ANOVA اضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

خصائص عينة الدراسة الديموغرافية

- **فئات العمر:** يلاحظ من بيانات الجدول (2) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية، أن ما نسبته 41.3% من المبحوثين يقع ضمن الفئة العمرية 35-44 عاما، في حين أن 9.3 % فقط من المبحوثين تقل أعمارهم عن 25 عاما. وقد يعزى ذلك إلى أن العاملين في مجال التأجير التمويلي من ذوي الخبرة الطويلة وأنهم في الغالب قد خدموا في أقسام أخرى سابقا.

الجدول (2) :التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 25 عاما	7	9.3
من 25-34	28	37.3
من 35-44	31	41.3
من 45 فأكثر	9	12.0
المجموع	75	100.0

- النوع الاجتماعي: كما هو مبين في الجدول (3) يلاحظ أن ثلاثة أرباع المبحوثين هم من فئة الذكور في حين أن الربع المتبقي هم من الإناث، ويمكن تفسير ذلك أن البنوك الإسلامية غالبا تفضل العاملين من الذكور.

الجدول (3) : التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي

البيان	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	59	78.7
انثى	16	21.3
المجموع	75	100.0

- المستويات التعليمية: يلاحظ من بيانات الجدول (4) بأن 93.3% من المبحوثين هم من حملة درجة البكالوريوس، في حين أن 6.7% هم من حملة الدبلوم المتوسط. ويمكن تفسير هذه النسبة بأن متطلبات العمل بالبنوك عموما تتطلب أن يكون المؤهل العلمي لا يقل عن البكالوريوس.

الجدول (4) :التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
دبلوم	5	6.7
بكالوريوس	70	93.3
المجموع	75	100.0

- سنوات الخبرة: توضح بيانات الجدول (5) بأن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة مضى على عمله في هذا المجال من 10-14 سنة وبنسبة بلغت 45.3% وكانت أدنى نسبة 9.3 % لمن تقل خبرتهم عن 5 سنوات. وهذا يعطي مؤشرا إيجابيا للبنك؛ إذ أن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن العاملين في البنك يملكون خبرة كافية.

الجدول (5) :التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل في المصارف الاسلامية

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	7	9.3
من 5 الى 9 سنوات	23	30.7
من 10 الى 14 سنة	34	45.3
اكثر من 14 سنة	11	14.7
المجموع	75	100

وصف استجابات الأفراد المبحوثين فيما يتعلق بالبعد الأول: مدى وضوح الرؤية والاستراتيجية المطبقة في المصارف الإسلامية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي.

يلاحظ من الجدول (6) للبعد الأول المتمثل بوضوح الرؤية والاستراتيجية المطبقة في المصارف الإسلامية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.5725)، وهذا يعني أن هنالك اتجاها ايجابيا عاليا من قبل المبحوثين نحو حالة الموافقة المتعلقة بأن هناك استراتيجية واضحة في المصارف الإسلامية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي.

الجدول (6) :المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول مدى وضوح الرؤية والاستراتيجية المطبقة في المصارف الإسلامية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي.

متوسط البعد الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى وضوح الرؤية والاستراتيجية المطبقة في المصارف الإسلامية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي	4.5725	.14423

وصف استجابات الأفراد المبحوثين فيما يتعلق بالبعد الثاني: مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية.

يلاحظ من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي للبعد الثاني المتمثل بمدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية بلغت قيمته (4.5743) ، وهذا يعني أن هنالك اتجاها ايجابيا عاليا من قبل المبحوثين نحو حالة الموافقة المتعلقة بأن هناك استراتيجية ناجحة في المصارف الإسلامية للتعامل بالتأجير التمويلي.

الجدول (7) :المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية.

متوسط البعد الثاني	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية	4.5743	.21539

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يوجد لدى المصارف الاسلامية الاردنية استراتيجية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الاسلامي:

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One – Sample Test) فكانت النتائج المبينة في الجدول (8) حيث يلاحظ من النتائج بأن القيمة الاحتمالية مساوية إلى الصفر وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المحدد والبالغة قيمته ($0.05 \geq \infty$) مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد لدى المصارف الاسلامية الاردنية استراتيجية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الاسلامي.

جدول (8) : نتائج اختبار t للعينة الواحدة

متوسط البعد الأول	الوسط الحسابي	قيمة t المحسوبة	Sig.	درجات الحرية Df
مدى وضوح الرؤية والاستراتيجية المطبقة في المصارف الإسلامية للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي	1.57250	94.420	.000	74

الفرضية الثانية: مدى نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One – Sample Test) فكانت النتائج المبينة في الجدول (9) حيث يلاحظ من النتائج بأن القيمة الاحتمالية مساوية إلى الصفر وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المحدد والبالغة قيمته (0.05 ≥∝) مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد لدى المصارف الاسلامية الاردنية استراتيجية ناجحة للتعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الاسلامي.

الجدول (9) :نتائج اختبار t للعينة الواحدة

متوسط البعد الأول	الوسط الحسابي	قيمة t المحسوبة	Sig.	درجات الحرية Df
نجاح استراتيجية التأجير التمويلي المطبقة في المصارف الإسلامية	1.57429	63.298	.000	74

الفرضية الثالثة: توجد فروقات في متوسط استجابات المبحوثين تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية بين (0.05 ≥∝) في متوسطي البعد الأول والبعد الثاني تعزى إلى الفئة العمرية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين باتجاه واحد (One Way Anova) فكانت النتائج التالية:

الجدول (10) :نتائج اختبار (ANOVA) للفروقات في متوسطي البعد الأول والثاني تعزى لمتغير العمر

التباين		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الاحصائية
متوسط البعد الأول	بين المجموعات	.130	3	.043	2.186	.097
	داخل المجموعات	1.409	71	.020		
	المجموع	1.539	74			
متوسط البعد الثاني	بين المجموعات	.599	3	.200	5.007	.003
	داخل المجموعات	2.834	71	.040		
	المجموع	3.433	74			

يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمتوسط البعد الأول أكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05 ≥∝) أما القيمة الاحتمالية لمتوسط البعد الثاني فهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والبالغ قيمته (0.05 ≥∝) لذا يلاحظ أنه لا يوجد فروقات معنوية في متوسط استجابات المبحوثين في البعد الأول تعزى للفئة العمرية كما ان هناك فروقات معنوية في متوسط استجابات البعد الثاني تعزى إلى الفئة العمرية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية بين (0.05 ≥∝) في متوسطي البعد الأول والبعد الثاني تعزى إلى الجنس.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار T للعينات المستقلة وبما أن قيمة F الجدولية في اختبار Levene's أعلى من مستوى المعنوية المحدد البالغة قيمته (0.05 ≥∝) لذلك سيتم استخدام اختبار T في حال تساوي التبيانات وقد ظهرت القيمة الاحتمالية لكل من البعدين الأول والثاني بأنها اعلى من مستوى المعنوية المحدد وعليه تقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد فروقات معنوية في متوسط استجابات المبحوثين في البعدين الأول والثاني تعزى إلى الجنس (ذكر، أنثى).

الجدول (11) :Group Statistics

	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياؤي
متوسط البعد الأول	ذكر	59	4.5572	.15101
	انثى	16	4.6289	.10070
متوسط البعد الثاني	ذكر	59	4.5726	.21367
	انثى	16	4.5804	.22868

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية بين (0.05 ≥∞) في متوسطي البعد الأول والبعد الثاني تعزى إلى المستوى التعليمي.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين باتجاه واحد (One Way ANOVA) فكانت النتائج التالية:

الجدول (12) : نتائج اختبار ANOVA للفروقات في متوسطي البعد الأول والثاني تعزى إلى متغير التعليم

التباين		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الاحصائية
متوسط البعد الأول	بين المجموعات	.001	1	.001	.025	.874
	داخل المجموعات	1.539	73	.021		
	المجموع	1.539	74			
متوسط البعد الثاني	بين المجموعات	.446	1	.446	10.903	.001
	داخل المجموعات	2.987	73	.041		
	المجموع	3.433	74			

يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمتوسط البعد الأول أكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05 ≥∞) أما القيمة الاحتمالية لمتوسط البعد الثاني فهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والبالغ قيمته (0.05 ≥∞) لذا يلاحظ أنه لا يوجد فروقات معنوية في متوسط استجابات المبحوثين في البعد الأول تعزى للمستوى التعليمي كما ان هناك فروقات معنوية في متوسط استجابات البعد الثاني تعزى إلى المستوى التعليمي.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد فروقات معنوية عند مستوى معنوية بين في متوسطي البعد الأول والبعد الثاني تعزى إلى سنوات الخبرة .

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين باتجاه واحد (One Way Anova) فكانت النتائج التالية:

الجدول (13) :نتائج اختبار(ANOVA) للفروق بين متوسطي البعد الأول والثاني تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

التباين		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الاحصائية
متوسط البعد الأول	بين المجموعات	.655	3	.218	17.534	.000
	داخل المجموعات	.884	71	.012		
	المجموع	1.539	74			
متوسط البعد الثاني	بين المجموعات	.244	3	.081	1.809	.153
	داخل المجموعات	3.189	71	.045		
	المجموع	3.433	74			

يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمتوسط البعد الأول أقل من مستوى المعنوية المحدد (**0.05** ≥∞) أما القيمة الاحتمالية لمتوسط البعد الثاني فهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والبالغ قيمته (**0.05** ≥∞) لذا يلاحظ أن هناك فروقات معنوية في متوسط استجابات المبحوثين في البعد الأول تعزى لسنوات الخبرة كما يلاحظ انه لا يوجد فروقات معنوية في متوسط استجابات البعد الثاني تعزى إلى سنوات الخبرة.

النتائج والتوصيات

النتائج

- توصلت الدراسة إلى أن التعامل بالتأجير التمويلي كصيغة من صيغ التمويل الإسلامية، يعد أسلوبا ناجحا ومن أكثر صيغ التمويل فعالية في الاردن.
- كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية في متوسط الإجابات تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية، وحسب الاتي:
- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد فروقات معنوية في متوسط استجابات المبحوثين في البعد الأول تعزى للفئة العمرية كما ان هناك فروقات معنوية في متوسط استجابات البعد الثاني تعزى إلى الفئة العمرية.
- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد فروقات معنوية في متوسط استجابات المبحوثين في البعدين الأول والثاني تعزى إلى الجنس (ذكر، أنثى).
- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد فروقات معنوية في متوسط استجابات المبحوثين في البعد الأول تعزى للمستوى التعليمي كما ان هناك فروقات معنوية في متوسط استجابات البعد الثاني تعزى إلى المستوى التعليمي.
- أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك فروقات معنوية في متوسط استجابات المبحوثين في البعد الأول تعزى لسنوات الخبرة كما انه لا يوجد فروقات معنوية في متوسط استجابات البعد الثاني تعزى إلى سنوات الخبرة.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة نضع التوصيات التالية:

- ضرورة زيادة التسهيلات الائتمانية اللازمة للتوسع في تطبيق صيغة التأجير التمويلي من قبل جميع المصارف في الأردن.
- زيادة نشر الوعي بأسلوب التأجير التمويلي لدى عملاء المصارف وتعريفهم بما توفره لهم من مزايا ائتمانية، عن طريق المؤتمرات والمحاضرات والنشرات وغيره من وسائل مناسبة.
- تطوير استراتيجية التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية باستمرار لتتواكب مع التغيرات التقنية في القطاع المصرفي بشكل عام.
- زيادة الاهتمام بالجوانب التشريعية المستمدة من الفقه المالي الاسلامي في تعزيز دور صيغ التمويل الاسلامي كإحدى أهم العوامل التي تساهم في زيادة عجلة النمو الاقتصادي في الأردن.

المراجع

- إدريس، محمود حسين، مدير إدارة التمويل العقارى، بنك فيصل الإسلامى المصرى، التأجير التمويلي والتمويل العقاري الواقع والتوقعات، البورصة: الجريدة الاقتصادية الأولى في مصر،الاحد 2 اغسطس 2015.
- البنك الاسلامي الأردني ، التأجير التمويلي المنتهي بالتمليك، الموقع الإلكتروني: http://www.jordanislamicbank.com/ar/content
- بالمقدام، مصطفى، بن عاتق، حنان، صاري، زهيرة، (2005)، التمويل عن طريق الايجار كاستراتيجية لتغير العمل المصرفي، المؤتمر العلمي الرابع: الريادة والابداع: استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة، 15-2005/3/16 ، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية.

- بريبش، السعيد، (2006)، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي "سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، يومي 21-22-نوفمبر-2006 ، جامعة بسكرة، الجزائر.
- الجمعية الأردنية لشركات التأجير التمويلي، الموقع الإلكتروني:
- http://jalcjo.com/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9
- الخصاونة، علاء الدين عبد الله، 2002، الطبيعة القانونية لعقد الايجار التمويلي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة ال البيت.
- خوني، رابح، حساني، رقية، 2006، واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 افريل 2006 ، اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
- الشبيلي، يوسف، 2009، المعهد العالي للقضاء، دورة عقد التأجير التمويلي من 19-2009/12/21، مركز عدل للتدريب القانوني).
- الشويات، محمود سليم،2004 ، تفعيل نظام التأجير التمويلي في مؤسسات التمويل الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- الصايغ، معين، الجمعية الأردنية لشركات التأجير التمويلي، ورشة عمل حول التأجير التمويلي وأهميته بالنسبة للاقتصاد الأردني بالتنسيق مع دائرة الأراضي والمساحة، 2015/9/7) على الموقع الالكتروني:
- http://jalcjo.com/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-
- عبد العال، شيرين عبد الفتاح رمضان، 2001، أسلوب التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية مقارنة مع المصارف التقليدية، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، تخصص اقتصاد الأعمال.
- عبد العزيز، سمير محمد،(2000)، التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية، والتطبيقية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط 1، مصر.
- الفرا، ومقداد، 2004، مناهج البحث العلمي والتحليل الاحصائي في العلوم الادارية، ط1، غزة، فلسطين.
- قانون التأجير التمويلي الاردني المؤقت رقم 16 لسنة 2002 ، المعدل بالقانون الموقت رقم 48 لسنة 2003 المنشور على الصفحة 1644 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4542 تاريخ2002/5/1 .
- قانون التأجير التمويلي رقم 45 لسنة 2008 المنشور على الصفحة 3422 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4924 بتاريخ 2008/8/17.
- قندوز، عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، م 20 ع2، ص ص: 3-46 (2007).

- مقابلة، علي ، جودة، محفوظ، 2003، معوقات التأجير التمويلي في الاردن، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، مجلد 18، عدد 4 ، ص ص 89-115.
- مكي، بان ياسين، الآثار الاقتصادية لعقد التأجير التمويلي، مجلة الخليج العربي، المجلد 40، العدد (1-2)، لسنة 2012،
- الونوس، لبنى، 2001، آثار عقد التأجير التمويلي، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الحقوق، قسم القانون التجاري.

- AIMS-UK Islamic Banking & Finance, Academy for international Modern STUDIES , IJARAH (Leasing): www.LearnIslamicFinance.com.
- Al- Shiab, mahammad Salam & ،Bawnih, Shamsi. (2008) .**Determinants of Financial Leasing Development in Jordan** . Studies in Business and Economic Jornal, Qatar University, Vol. 14,No. 2,2008:
- http://www.jordanislamicbank.com/?427dacca3edd8203f5aceefbb0657a78fc4d0aabcf7d
- Kraemer-Eis, Helmut, and Lang, Frank (2012) **The importance of leasing, for SME finance**, European Investment Fund (EIF) 96, Blvd Konrad Adenauer, L-2968 uxembourg,http://www.eif.org/news_centre/research/index.htm, Luxembourg,August 2012
- Sekaran, U., and Bougie R., (2010). **Research methods for business: A skill building approach,** 5th Edition, Wiley and Sons. ISBN-10: 0470744790 .
- Vintila Georgeta,Barbu Teodora,Nedelescu Mihai.**LEASING INDUSTRY IN THE ISLAMIC WORLD – CHALLENGES AND OPPORTUNITIES. Romanian Economic and Business Review – Vol. 4, No. 1,p 73-82.2009.**